

## الحسابات القومية، مفهومها، تطورها التاريخي، اهدافها، اهميتها،

### وعلاقتها بالعلوم الاخرى

#### اولاً: مفهوم الحسابات القومية **Concept Of National Accounting**

تعد المحاسبة القومية أو الوطنية وما ينتج عنها من معلومات مؤطرة ضمن ما يسمى بـ "الحسابات الاقتصادية القومية" من أهم أدوات البحث والتحليل الاقتصادي التي تساعد الباحث على تفهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ودراسة تطورها.

فهذه الحسابات تزود المهتم بشؤون التحليل الاقتصادي والاجتماعي بإطار عام شامل لمختلف المجاميع الاقتصادية والمؤشرات الرئيسية التي تصور الحياة الاقتصادية وتعكس تفاعلاتها المختلفة من إنتاج واستهلاك وادخار واستثمار واستيراد وتصدير.

في الواقع، إن اقتصاد كل دولة يتألف من مجموعة من التنظيمات المتشابهة والمعقدة والتي لها أبعاد مختلفة من حيث تأثيرها على واقع الحياة الاقتصادية، وضمن هذا الإطار من التنظيمات تتم العمليات والصفقات في كل أوجه النشاط الاقتصادي وتتعلق هذه العمليات بالفعاليات الأساسية للحياة الاقتصادية، ولما كانت الإحصاءات التي تصف هذه العمليات والصفقات تشكل مجموعات ضخمة العدد من عناصر النشاط الاقتصادي كان لابد من تبويب هذه الإحصاءات وتلخيصها بشكل متوازن ومنسجم يبرز خواص هذه الإحصاءات ويسهل استعمالها ويساعد على تحليلها ومقارنتها للاستفادة منها في البحث العلمي ورسم السياسة الاقتصادية.

لهذا لجأ الاقتصاديون و الاحصائيون إلى إيجاد أنظمة أو إطارات محاسبية خاصة يرتبون بواسطتها هذه الإحصاءات على شكل حسابات على مستوى الاقتصاد الوطني (القومي) تظهر وفقاً للأساليب المحاسبية جانبي المنشأ (الموارد) والاستعمال (الاستخدام) لكل عنصر من العناصر الرئيسية كما هي محددة بموجب تلك الأنظمة أو الإطارات و الأشكال.

فنظام الحسابات القومية يوفر سجلاً شاملاً للأنشطة الاقتصادية المعقدة التي تتم داخل اقتصاد دولة ما، والتفاعلات التي تحدث في الأسواق بين عوامل ومجموعات اقتصادية مختلفة.

وتأسيساً على ما تقدم هناك تعاريف عدة للحسابات القومية.

فتُعرف على إنها " البناء أو الهيكل أو الوعاء الذي تنصب فيه جميع الاحصاءات الاقتصادية لتنتصر فيه ويعاد عرضها بشكل مرتب منسجم متوازن يُظهر جميع الفعاليات الاقتصادية ويوضح مختلف العلاقات فيما بينها".

في حين تُعرف الشعبة الاحصائية في الامم المتحدة الحسابات القومية على إنها "وصف للاقتصاد الكلي ولدورة الدخل القومي باستخدام مبدأ مسك الدفاتر المحاسبية للمشاريع التجارية لتوضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة".

#### ثانياً: نشأة الحسابات القومية وتطورها:

إن ظهور المحاسبة في شكلها الحديث يرجع إلى عام 1494م حين ظهر كتاب العالم الايطالي لوكا باسيلييو الذي أوجد طريقة القيد المزدوج (المدين والدائن).

ولكن استعمال هذه الطريقة في التحليل الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل لم يظهر إلا منذ عهد قريب. ولم يكن التأخر ناجم عن خطأ الباحثين الاقتصاديين وإنما كان يعود إلى صعوبة تطبيق مبادئ المحاسبة المالية (التجارية) على الاقتصاد كله. وكما أن تأخر استعمال مبادئ المحاسبة المالية في التحليل الاقتصادي يعود إلى أسباب عدة منها:

- 1- عدم توفر المعلومات.
  - 2- إلى عدم توفر طلب قوي على هذه المعلومات لدى الباحثين الاقتصاديين.
- إن مجموع الأنشطة الاقتصادية في بلد ما يمكن التعبير عنه في مجموعة من البيانات والقوائم المالية والإحصاءات الاقتصادية. كما أن تجميع وتسجيل وتصنيف وتلخيص ودراسة وتحليل هذه البيانات والقوائم المالية والإحصاءات وفقاً لمبادئ ومفاهيم اقتصادية ومحاسبية للوصول إلى نتيجة معينة صارت تشكل مجموعة قواعد تسمى "نظام الحسابات القومية".

تاريخياً بدأت محاولات إعداد الحسابات القومية من خلال محاولة تقدير الدخل القومي والثروة القومية، وأول ما بدأت في نهاية القرن السابع عشر على يد الكاتب الإنكليزي (غريغوري كينغ Gregory King) في عام 1696 عندما قام بمحاولة بدائية لتقدير الدخل القومي في انكلترا.

وبعد منتصف القرن الثامن عشر ازداد الاهتمام بالحسابات القومية لاسيما بعد ظهور المدرسة الطبيعية (الفيزوقراط) الذين وضعوا ما يسمى "الجدول الاقتصادي" والذي وضعه الطبيب الفرنسي الشهير (فرانسوا كيناى) في عام 1758 في مؤلفه والذي قسم فيه طبقات المجتمع إلى ثلاثة طبقات وهي:

- 1- الطبقة المنتجة أو طبقة الفلاحين والمزارعين.
  - 2- الطبقة الحاكمة أو طبقة الحكام والملاك والصناع والتجار والمستخدمين.
  - 3- الطبقة العقيمة وأصحاب المهن الحرة.
- إذ وصف وشبه تداول الناتج الصافي في الاقتصاد بين الطبقات الثلاثة فيما يشبه الدورة الدموية في جسم الإنسان.

بعد الطبيعيين جاءت المدرسة الكلاسيكية لتضم أولاً كلا من (آدم سميث, دافيد ريكاردو ومالثوس). وعلى الرغم من اختلاف بعض التعابير المستعملة عن بعضها الآخر فإن مؤسسيها اهتموا بشرح تشكيل الدخل القومي وكيفية توزيعه بين الفئات المختلفة التي تشكل عناصر المجتمع أو الجماعات البشرية.

ظهرت بعد ذلك أفكار وأعمال كل من منجر و والراس، وعلى الرغم من تقدمهم في التحليل الاقتصادي إلا أنهم لم يعملوا عملاً جاداً على إظهار المحاسبة القومية إلى حيز الوجود، وكان اهتمامهم منصب على التحليل الاقتصادي الجزئي وعلى المؤسسات الفردية ومشاريعها، وتجاهلوا فكرة المحاسبة القومية التي تعد أداة فعالة لتدخل الدولة في مراقبة النشاط الاقتصادي.

ثم استؤنفت محاولات إعداد حسابات قومية من خلال تقدير الدخل القومي بعد الحرب العالمية الأولى، ولاسيما على يد كل من (كوزنتز) في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1920، و(بولاي وستامب) في بريطانيا في عام 1924. ثم جاءت أزمة 1929 لتؤكد أهمية تدخل الدولة تدخلاً واسعاً في المجال الاقتصادي ولاسيما في مجال تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

ويمكن القول أن أبرز حدث أسهم في إبراز الحسابات القومية وتطويرها هو النظرية الكينزية عام 1936 عندما نشر جون مينارد كينز John Maynard Keynes كتابه "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود"، فأوجد الإطار الاقتصادي الملائم لمثل هذه الأبحاث، ولاسيما بواسطة المفاهيم الاقتصادية الكلية التي دفعت دراسات الدخل القومي نحو النمو والتطور. وقد بين كينز في كتابه كيف انتقل الاقتصاد المعاصر من عهد الوحدات الجزئية إلى عهد الوحدات الكلية.

ومن النطاق الخاص الضيق إلى النطاق العام الواسع، ومن التوجيه الفردي أو ما يسمى بقرارات الفعاليات الاقتصادية الفردية إلى التوجيه العام أو مقررات الفعاليات الاقتصادية العامة التي تتولاها المجموعات والهيئات والمؤسسات والأجهزة المختلفة وعلى رأسها الدولة.

وكان لزاماً على السلطات الحكومية إرساء الأسس والقواعد اللازمة لمثل هذا الاتجاه الجديد، بواسطة جميع الإحصاءات الدقيقة الشاملة المتعلقة بالثروة القومية وبالدخل القومي، وسائر النشاطات الاقتصادية، ووضع القاعدة الاقتصادية والنماذج الرياضية التي تنمى مع التطورات الأخيرة.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة لحصر خسائر ما دمرته الحرب، وتقدير التعويضات لها من أجل إعادة تعمير اقتصاديات البلدان الأوربية، وفيما بعد للتعرف على حالة الاقتصاد وتطوره، فكان هذا الأمر موضع اهتمام القسم الاقتصادي واللجنة الإحصائية لدى الأمم المتحدة (عصبة الأمم حينذاك) فانطلقت من الخبرات المتراكمة من السابق عن كيفية قياس الدخل القومي وإمكانية الاستفادة منها في بناء إطار للحسابات القومية.

في الحقيقة، تراكتت خبرة البلدان والمنظمات الدولية في مجال المحاسبة القومية بشكل سريع خلال فترة ما بعد الحرب الثانية، وبحلول عام 1950 تمكن المكتب الإحصائي للأمم المتحدة من إعداد تقديرات الدخل القومي لـ 41 بلداً للفترة " 1938 - 1948" أو لجزء منها. وبمؤزرة ذلك، نشرت منظمة التعاون الأوربي عام 1952 مجموعة حسابات أعدتها وحدة بحوث الحسابات القومية التابعة لها التي أنشئت لتشجيع إعداد إحصاءات حسابات قومية مقارنة بين عدد من البلدان.

في عام 1952 عين الأمين العام للأمم المتحدة فريق خبراء اجتمع في نيويورك لوضع نظام موحد، وكانت نتيجة الاجتماع ظهور تقرير عام 1953 بعنوان " نظام حسابات قومية وجدول داعمة". قدم التقرير مجموعة مؤلفة من ستة حسابات موحدة، تقوم على أساس حسابات هيكل إنتاج، وتخصيص ومطابقة رأسمالية، ومعاملات خارجية لثلاثة قطاعات رئيسية هي: قطاع المشايخ، وقطاع الأسر المعيشية والمؤسسات الخاصة

غير الهادفة للربح، وقطاع الحكومة العامة. وجاء في مقدمة تقرير 1953 أن الغرض منه " هو وضع نظام محاسبة قومية موحد لإيجاد إطار لتقديم تقارير عن إحصاءات الدخل القومي والنتائج القومي تطبق على نطاق عام"، كما أشارت إلى مسألة هامة جدا تخص المقارنات الدولية وهي حساب قيم المؤشرات الإجمالية بالأسعار الثابتة، وذلك لأغراض المقارنة والتحليل.

وفي عام 1964 عقدت الأمم المتحدة اجتماع فريق خبراء لتقديم اقتراحات لتوسيع وتنقيح نظام عام 1953، واستندت مناقشات فريق الخبراء في هذا الاجتماع إلى مشروع ورقة عمل أعدها الاقتصادي البريطاني "ريتشارد ستون" وورقات تكميلية أخرى أعدتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقدمت نتائج مناقشات فريق الخبراء إلى اللجنة الإحصائية عام 1967، وفي عام 1968 أقرت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة نظام الحسابات القومية المنقح الذي أصبح يعرف بـ SNA-68.

جاء في مقدمة نظام 1968 أن تطورين اثنين حدثا منذ صدور نظام 1953 ساعدا على إصدار النظام الجديد لعام 1968 وجعله ضروريا إذا ما أريد للمعايير الدولية أن تواكب العمل الجاري في مختلف البلدان.

**التطور الأول:** هو صياغة وتطوير نظام المحاسبة القومية بإضافة مزيد من التفاصيل والتوضيحات إلى الحسابات لتلبية احتياجات التحليل الاقتصادي المتزايدة، وبذل جهود مكثفة للتوفيق بين نظام الحسابات القومية ونظام محاسبة الإنتاج المادي المطبق في الاتحاد السوفيتي السابق.

**التطور الثاني:** كان بناء نماذج اقتصادية مفصلة كوسيلة مساعدة للتحليل الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية المختلفة.

نتيجة هذه التطورات التي تحققت في نظام 1968 أصبح نظام الحسابات القومية الجديد يشتمل على توسعات كبيرة في مجال هيكل الحسابات، إذ قسم حساب الإنتاج إلى حسابات مدخلات ومخرجات وقسم صافي الإقراض أو الاقتراض إلى تدفقات مالية قطاعية، كما قسمت حسابات الدخل والإنفاق وحساب رأس المال للدولة كلها لتبين حسابات القطاعات. ووضع هيكل النظام في مصفوفة تمثل في كل حساب الأصول الافتتاحية والإنتاج والاستهلاك والتراكم والعالم الخارجي وإعادة التقييم والأصول الختامية، بصف وعمود. ولكي يشمل نظام 1968 هذه التوسعات قدم مجموعة من 20 حسابا مقسمة في ثلاث فئات:

تضم **الفئة الأولى** الحسابات الموحدة للدولة، وهي مجموعة مترابطة توجز حسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، والدخل والإنفاق، وتكوين رأس المال، وتمويل رأس المال، وتنفق بحساب المعاملات الخارجية للدولة.

أما **الفئة الثانية** فتتعلق بحسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، وتكوين رأس المال، وتبين عرض السلع والخدمات والتخلص منها.

وتتصل حسابات **الفئة الثالثة** بحسابات الدخل والإنفاق، وتمويل رأس المال، التي تنظم لكل من القطاعات المؤسسية التي ينقسم إليها المتعاملون المقيمون، الشركات غير

المالية، المؤسسات المالية، الحكومة العامة، المؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

وتوقع واضعو نظام 1968 أن ينطبق هذا النظام بالقدر نفسه على جميع البلدان مهما كانت مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها.

طلبت اللجنة الإحصائي في الأمم المتحدة إجراء مراجعة وتقديم تقرير عن التقدم الذي تحرزه البلدان في مجال تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 1968، والصعوبات التي تواجهها عملية التطبيق. وأمرت هذه اللجنة في عام 1979 بعقد اجتماع لفريق من الخبراء حيث تم الاجتماع عام 1979 بعقد اجتماع لفريق من الخبراء، حيث تم الاجتماع عام 1980 لبحث التطبيق العملي لنظام 1968 واتجاهه المستقبلي في ضوء الخبرات المكتسبة لدى كل دولة من الدول وتغير الأولويات التحليلية والقدرات الإحصائية. وإثر تقرير آخر قدم إلى اللجنة الإحصائية يتضمن آراء فريق الخبراء طلبت اللجنة وضع مقترحات محددة بشأن تحديث نظام الحسابات القومية.

وفي دورة عام 1985 عهدت اللجنة الإحصائية إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية، بوضع برنامج العمل والترتيب لمشاركة خبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية المعنية مشاركة فعالة. وخلال الفترة ما بين عامي " 1986-1989 " اجتمعت فرق الخبراء لمناقشة سلسلة عريضة من المسائل المطروحة التي يمكن تلخيصها في ثمانية مواضيع، هي:

- هيكل نظام الحسابات القومية.
- ومقارنات الأسعار والكميات.
- القطاع الخارجي.
- وقطاع الأسر المعيشية.
- والقطاع العام.
- وحسابات الإنتاج.
- جداول المدخلات والمخرجات.
- والتدفقات والموازن المالية.

ومن ثم مطابقة نظام الحسابات القومية ونظام الموازن الاقتصادية. أتيح مشروع مؤقت لنظام الحسابات القومية المنقح للاجتماع اللجنة الإحصائية عام 1991 ، والذي كان أساسا للمناقشة في حلقة دراسية إقليمية عقدت في تشرين الأول 1992. وقدم المشروع نفسه إلى اللجنة الإحصائية في دورة عام 1993 مع تقرير الحلقة الدراسية الذي جاء في خاتمته أن " المشتركين يعتقدون بأن نظام الحسابات القومية المنقح يشكل تحسينا هائلا على سلفه الذي نشر عام 1968. وأوصت اللجنة الإحصائية بالإجماع في دورتها السابعة والعشرين المعقودة في نيويورك خلال الفترة " 22 شباط - 3 آذار 1993 " باعتماد نظام الحسابات القومية لعام 1993، وحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على استعماله.

لقد جاء نظام الحسابات القومية لعام 1993 تلبية لمتطلبات التطورات الكبيرة التي حصلت في اقتصاديات مختلف بلدان العالم خلال الخمس والعشرين سنة التي انقضت منذ نشر نظام الحسابات القومية السابق عام 1968.

فقد أصبح التضخم محل اهتمام أساسي للسياسة العامة، وتغير الدور الذي تلعبه الحكومة في كثير من البلدان خاصة تلك البلدان التي هي في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، واكتسبت أنشطة الخدمات، خاصة الخدمات التجارية وخدمات الاتصالات، دوراً هاماً وامتزاجاً، وأصبحت المؤسسات المالية وأسواق رأس المال أكثر تطوراً وتنوعت أدواتها ونشاطاتها. وقد استجاب نظام 1993 إلى جميع هذه التطورات لحد كبير من خلال الحسابات الجديدة والتوضيحات والتصنيفات العديدة التي تضمنها.

ومن الخصائص المميزة أيضاً لنظام 1993 هو توضيحه لعدد من القضايا المطروحة المحددة كمبادئ التقييم والقيود في الحسابات، ومعالجة النشاطات غير الشرعية في الاقتصاد، ومعاملة ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات) التي أخذت بها بلدان كثيرة في السنوات الأخيرة، واستخدام الأرقام القياسية للوصول إلى المؤشرات الأساسية بالأسعار الثابتة وغيرها.

لقد كان اعتماد نظام الحسابات القومية لعام 1993 واحداً من أهم الأحداث التي حصلت في ميدان الإحصاءات الرسمية خلال الخمس والعشرين سنة التي انقضت منذ نشر نظام 1968. فهو يعطي صورة شاملة للاقتصاد الوطني والتدفقات التي تتم داخله وبينه وبين بقية العالم، ويتوقع منه أن يوفر إرشادات هامة تسهل عمل المحاسبين القوميين في مختلف البلدان المتقدمة والنامية، ويتميز بالمرونة الضرورية كوسيلة لتسهيل المقارنات الدولية، ويعزز الدور المركزي للحسابات القومية في الإحصاء.

بشكل عام، يمثل نظام 1993 كغيره من أنظمة الحسابات القومية التي سبقته، مرحلة من مراحل تطور المحاسبة القومية المستمر. ولمواصل هذا التطور لابد من إجراء المزيد من الأبحاث والتحليل بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول مواضيع محاسبية قومية معينة قبل أن يمكن إدماجها في المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية المتعلقة بنظام الحسابات القومية في المستقبل.

### ثالثاً: أهداف الحسابات القومية:

للحسابات القومية أهداف وفوائد عديدة من حيث أنها تشكل إطاراً متناسقاً للإحصاءات الاقتصادية، وتضمن انسجاماً في المفاهيم والمضامين، وتشكل قاعدة للتصنيف، وتقدم نظاماً لعرض المعلومات الاقتصادية الإحصائية، ومن ثم تشكل أداة هامة لرسم السياسات الاقتصادية وإعداد الخطط الإنمائية سواء للوطن كله أو لجزء منه.

أ- تشكل الحسابات القومية إطاراً فكرياً متناسقاً يمكن بواسطته تنظيم الإحصاءات الاقتصادية المختلفة، ولما كانت الحسابات الاقتصادية تتألف من العديد من الإحصاءات لذلك فإن تعاريف ومفاهيم الحسابات القومية تشكل قوة دافعة من أجل إعداد الإحصاءات بشكل منسق ومنسجم مع أهداف الحسابات القومية.

ب- تعد الحسابات القومية أداة هامة للرقابة على جودة الإحصاءات فأية سلسلة لا تنسجم مع أهداف الحسابات سوف يعاد النظر فيها أو تعدل أو تراجع حتى تصبح ملائمة في جودتها وتركيبها لما تتطلبه الحسابات القومية.

ت- تؤلف الحسابات القومية قاعدة للتصنيف والتعريف والانسجام الواجب توفره في المفاهيم الإحصائية والتعاريف المستقلة يقتضي أن تكون هناك قدرة في النظام المحاسبي القومي على عرض القيم والمجاميع الاقتصادية وعلى عرض مكوناتها وعناصرها بالدرجة نفسها من الوضوح والانسجام، وإظهار مختلف الصلات المتبادلة السائدة ما بين مختلف الأجزاء ، وهذا يتطلب بدوره وضع قواعد محددة لإجراء وإعداد التصانيف اللازمة وتعريف كل منها بشكل منسجم مع أهداف الحسابات.

ث- إن الفائدة الأساسية للحسابات القومية والتي دفعت بالاقتصاديين لإعداد هذه الحسابات وتطويرها، تتجلى في كون الحسابات القومية تشكل أداة هامة من أدوات التخطيط الاقتصادي ووسيلة من وسائل رسم السياسات الاقتصادية واعتماد الإجراءات التنفيذية لها. فالحسابات أداة تساعد على تحليل الأداء للاقتصاد كله ولقطاعاته المختلفة، وعن طريق هذا التحليل يمكن اقتراح السياسات والحلول والخطط لمعالجة المشاكل الاقتصادية أو تحسين الأداء وتنمية الاقتصاد.

إلا أنه يجب أن لا يستنتج مما تقدم أن الحسابات الاقتصادية القومية هي أكثر من إطار وصفي، فهي في الحقيقية ليست إلا محاولة لتصوير ما يتم في الاقتصاد وليست علاجاً لمشاكله، وهي أداة مساعدة على التحليل وليست الحل المناسب، فالحسابات القومية هي تصوير رقمي للاقتصاد وعلى المحلل الاقتصادي إن يستفيد منها ليقتراح الحلول التي يراها مناسبة وملائمة.

وعلى هذا فإن أهم ما تقوم به الحسابات القومية هو إن تؤمن تلقائية الانسجام في تصنيف المعلومات الاقتصادية وتلخيصها بشكل منسجم يبرز العلاقات الأساسية السائدة في تركيب الاقتصاد، تساعد على التحليل وإجراء التنبؤات والمقارنات التحليلية والتركيبية زمنياً وجغرافياً.

#### رابعاً: نظام الحسابات القومية والتحليل الاقتصادي:

● نظام الحسابات القومية يساعد خبراء الاقتصاد على قياس مستوى التنمية الاقتصادية ومعدل النمو الاقتصادي، والمدخرات، والاستثمار، والديون، والتغير في الاستهلاك، والثروة (أو صافي قيمة الأصول) ليس فقط لمجموع الاقتصاد بل أيضاً لكل قطاع من قطاعاته المؤسسية.

● وإستخدام البيانات المستمدة من نظام الحسابات القومية يُمكن خبراء الاقتصاد من التنبؤ بالمستقبل ودراسة آثار السياسات الحكومية البديلة على الاقتصاد وقطاعاته.

• نظام الحسابات القومية يشجع مبدأ دمج الإحصاءات الاقتصادية والإحصاءات ذات الصلة في نظام يستند إلى مفاهيم وطرائق اقتصادية وإحصائية، وبهذا فإن نظام الحسابات القومية يجعل من الممكن إجراء المقارنات الدولية.

### خامساً: استخدامات نظام الحسابات القومية:

إن نظام الحسابات القومية متعدد الأغراض، فهو مصمم من أجل التحليل الاقتصادي واتخاذ القرارات ورسم السياسات وتقييم أداء الاقتصاد في بلد ما، ونبين فيما يأتي بعض استخدامات نظام الحسابات القومية:

#### 1- رصد سلوك الاقتصاد:

لقد اكتسبت مؤشرات نظام الحسابات القومية كإجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج المحلي لكل فرد من السكان أهمية خاصة وتستخدم بشكل موسع من قبل المحللين الاقتصاديين والسياسيين ومجتمع الأعمال وعموم الناس بشكل عام وكمؤشرات عامة للنشاط الاقتصادي والرفاهية. وتستخدم حركات هذه الإجماليات ومقاييس السعر والحجم المرتبطة بها لتقييم الأداء الشامل للاقتصاد ومن ثم الحكم على النجاح أو الفشل النسبي للسياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات.

من جانب آخر، توفر بيانات الحسابات القومية المعلومات التي تغطي كلاً من الأنواع المختلفة من الأنشطة الاقتصادية ومختلف قطاعات الاقتصاد. ومن الممكن مراقبة حركات التدفقات الاقتصادية الكبرى كالإنتاج والاستهلاك المنزلي والاستهلاك الحكومي وتكوين رأس المال والصادرات والواردات ... إلخ من حيث القيمة والحجم. إضافة إلى ذلك، يتم توفير المعلومات عن بنود ومعدلات توازن أساسية بعينها لا يمكن تحديدها وقياسها إلا داخل إطار محاسبي، ومثال ذلك، فائض أو عجز الموازنة والمشاركة في الدخل الموفر أو المستثمر من قبل قطاعات الاقتصاد كلاً على حدة أو الاقتصاد ككل.

#### 2- تحليل الاقتصاد الكلي:

تستخدم الحسابات القومية أيضاً في التحقق من الأليات المناسبة التي تؤثر في الاقتصاد ككل. وعادةً ما يتخذ ذلك التحليل شكل تقدير للعلاقة الوظيفية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية عن طريق تطبيق طرق القياس الاقتصادي على السلاسل الزمنية للبيانات ككل من حيث القيمة والحجم التي تم تجميعها في إطار المحاسبة الوطنية. وقد تنفوت أنواع نماذج الاقتصاد الكلي المستخدمة في تلك التحقيقات وفقاً للمدرسة والفكر الاقتصادي ولأهداف التحليل.

ويجب ان يكون نظام الحسابات القومية مرناً بالشكل الكافي بحيث يستوعب متطلبات مختلف النظريات أو النماذج الاقتصادية، شريطة أن تقبل فقط المفاهيم الأساسية للإنتاج واستهلاك الوقود والدخل ... إلخ التي يقوم عليها نظام الحسابات القومية. وتتم صياغة السياسة الاقتصادية على المدى القصير بناءً على تقييم للسلوك الحديث والوضع الراهن للاقتصاد ووجهة نظر أو تنبؤ دقيق عن التطورات المستقبلية المحتملة.



وعلى المدى المتوسط والمدى الطويل، يجب صياغة السياسة الاقتصادية في سياق استراتيجية اقتصادية واسعة.

وتحدث عملية صنع السياسة الاقتصادية واتخاذ القرار على جميع الأصعدة الحكومية وفي إطار المؤسسات العامة والخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الكبرى كالشركات متعددة الجنسيات لها القدرة على بناء نماذج الاقتصاد الكلي الخاصة بها والتي تتوافق مع متطلباتها الخاصة والتي تحتاج إلى بيانات عن الحسابات القومية. ويجب أن تقوم برامج الاستثمار الكبرى للشركات على توقعات طويلة الأمد عن التطورات الاقتصادية المستقبلية التي تتطلب بيانات عن الحسابات القومية.

### 3- رسم السياسات وإتخاذ القرارات الاقتصادية:

كما هو معروف توضع السياسة الاقتصادية إستناداً إلى ما هو متوفر من بيانات واحصاءات سواءً على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل، فعلى المدى القصير يتم تقييم سلوك الاقتصاد وحالته الراهنة والتنبؤ لما ستكون عليه التطورات في المستقبل القريب. أما فيما يتعلق بالمدى المتوسط والطويل فيتم صياغة استراتيجية اقتصادية واسعة وشاملة إستناداً لما متوفر من بيانات واحصاءات للاقتصاد.

### 4- المقارنات الدولية:

يستخدم نظام الحسابات القومية لإعداد التقارير الدولية عن بيانات الحسابات القومية التي تطابق المعايير والمفاهيم المقبولة دولياً والتعريفات والتصنيفات. وتستخدم البيانات الناتجة بشكل موسع لأغراض المقارنات الدولية لأحجام الإجماليات الأساسية كإجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج المحلي لكل فرد وكذلك بغرض المقارنات الخاصة بالإحصاءات الهيكلية كمعدلات الاستثمار أو الضرائب أو الإنفاق الحكومي نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي. ويستخدم مثل هذه المقارنات الاقتصاديون أو المحللون الآخرون لتقييم أداء اقتصاد مقابل اقتصاد آخر مشابه. كما أنه من الممكن استخدام قواعد بيانات تتكون من مجموعات من الحسابات القومية لمجموعات البلدان بغرض تحليلات الاقتصاد الكلي والتي يتم فيها تجميع السلاسل الزمنية وبيانات القطاعات العرضية لتوفير مجموعة كبيرة من الملاحظات لتقدير العلاقة الوظيفية القائمة لكل منها.

كما تستخدم مستويات إجمالي الناتج المحلي، و إجمالي الدخل القومي لكل فرد في مختلف البلدان من المنظمات الدولية لتقرر أهليتها للحصول على لقروض أو المعونات أو الأرصدة الأخرى أو لتقرر الشروط أو الأحكام التي تتوافر بناءً عليها تلك القروض أو المعونات أو الأرصدة.

## سادساً: العلاقة بين حسابات المشروع والحسابات القومية:

تتميز المعطيات والمعلومات المحاسبية في حسابات المشروع (ح/تشغيل، ح/متاجرة و ح/أرباح وخسائر من ثم قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية) بثلاث خصائص رئيسية هي:

- 1- الدقة النسبية للحسابات
- 2- التلاحم العضوي بين هذه الحسابات وترابطها مع بعضها البعض
- 3- التجدد الدوري للمعلومات المحاسبية.

ولذلك فإن الحسابات الختامية في المشروع تشكل مصدرا هاما من مصادر تكوين الحسابات القومية.

إن كلا من النموذجين المحاسبيين (الحسابات القومية وحسابات المشروع) يقدمان صورة مبسطة عن الفعالية الاقتصادية بمعنى أنه يسجل ويصف رقميا وبطريقة منظمة ومبوبة وقائع النشاط الاقتصادي حسب حدود مجاله الخاص بهدف استخلاص نتائج ذات معنى.

إن تطبيق مبدأ القيد المزدوج في كلا النموذجين هو الذي يعطيها نوعا من التشابه، فمبدأ القيد المزدوج هو أساس عرض حسابات متوازنة وإن كان تطبيقه هو أكثر وضوحا ودقة في المحاسبة المالية أو في محاسبة المشروع منه في المحاسبة القومية لأسباب تتعلق بتوافر إحصاءات تفصيلية وشاملة.

إلا أنه رغم التشابه الظاهري بين كلا النموذجين المحاسبيين من حيث اعتمادهما على مبدأ القيد المزدوج ، فإن لكل منهما أهدافه ومنهجيته الخاصة به، حيث أن المحاسبة السائدة في المشروع لم تواكب جميع مفاهيم ومنهجية الحسابات القومية وما زالت هناك أوجه اختلاف عديدة من أهمها:

### 1- عدم وجود مفهوم مقابل لمفهوم القيمة المضافة:

يشكل مفهوم القيمة المضافة حجر الزاوية في إنشاء الحسابات القومية المتكاملة. فهو يعبر في احد جوانبه عن الفعالية الإنتاجية لمؤسسة ما أو لفرع إنتاجي أو قطاع معين تلك الفعالية الناجمة عن التأليف والتركيب بين عوامل الإنتاج من اجل خلق السلع والخدمات.

إن القيمة المضافة هي عبارة عن الفرق بين قيمة الإنتاج الممثل بالسلع والخدمات محسوبة وفق الأسعار المحتسبة أو المقدرة وبين قيمة الاستهلاكات الوسيطة (المستلزمات السلعية والخدمية) الضرورية لإبراز هذا الإنتاج إلى حيز الوجود.

أو أن القيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة الاستهلاكات الوسيطة (الاستهلاكات الوسيطة هي عبارة عن المواد الأولية والسلع والخدمات الأخرى التي يتم استهلاكها من قبل مشروع ما من اجل الحصول على المنتجات التي يصنعها أو يحولها أو يوزعها وأيضا الخدمات التي ينتجها).

أن هذا المفهوم (القيمة المضافة) المستخدم في الحسابات القومية لا يوجد له مقابل في حسابات المشروع إلا أنه من الممكن حساب القيمة المضافة انطلاقاً من حسابات المشروع عن طريق حساب العناصر المحاسبية التي تكون القيمة المضافة.

## 2- اختلاف تواريخ تسجيل العمليات في كلا النموذجين:

يسجل محاسب المشروع (المصرفات أو الإنفاق) في الحسابات منذ اللحظة التي يقرر فيها، وأن لم تدفع النفقة لأصحابها، أي يجري إثبات الحقوق المستحقة للآخرين في حسابات الذمم وتجرى عملية التسديد أي الدفع الفعلي فيما بعد. بمعنى أنه توجد في محاسبة المشروع أحياناً عملية فصل تقرير النفقة واستحقاقاتها من جهة وعملية التسديد الفعلي لهذه النفقة من جهة أخرى. وهكذا فإن الأعباء الاجتماعية يمكن إن تسجل في حساب مناسب منذ اللحظة التي يدفع فيها العمال حصتهم منها، وقبل دفعها نهائياً إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وينطبق الأمر نفسه على أرباب العمل. بينما يهتم المحاسبون القوميون بالدرجة الأولى بتسجيل العمليات النقدية الفعلية أي بإدراج بنود الإنفاق اعتباراً من التدفقات المالية والنقدية التي رافقته والتي اعتبرت بمثابة إتمام لصفقة أو لعملية معينة. وبصدد أقساط التأمينات الاجتماعية فإن المحاسبين القوميين لا يسجلونها في الحسابات القومية إلا عندما تدفع فعلاً إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية. إن هذه الصيغة تحقق تماسكاً في حسابات مختلف القطاعات المؤسسية بما تتيحه من تقابل بين حساباتها، وتجنب بالتالي خلق بنود دائنة ومدينة للتسويات.

## 3- اختلاف مفهوم اهتلاك الموجودات الثابتة:

يوجد لاهتلاك الموجودات الثابتة مفهومان مختلفان جذرياً: مفهوم محاسبي (يستخدم في حسابات المشروع) ومفهوم اقتصادي (يستخدم في الحسابات القومية). إن المفهوم المحاسبي يفترض إن أسعار السلع الرأسمالية ستبقى ثابتة خلال الفترة المقدرة لاستخدامها، ومن ثم يجري حساب أقساط الاهتلاك السنوي التي يقطعها المحاسبون من دخل المؤسسة للتعويض عن الجزء المهتك من السلع الرأسمالية خلال الدورة المحاسبية حسب قيمة أو تكلفة اقتناء هذه السلع.

أما المفهوم الاقتصادي فيأخذ بالقيمة الاستبدالية للسلع الرأسمالية التي تخضع للاهتلاك، فمن ثم يجري حساب أقساط الاهتلاك على أساس هذه القيمة، إذ ليس المهم احتساب أقساط الاهتلاك وتحميلها لحسابات النتائج بصورة دورية، وإنما الغاية الأساسية من هذه العملية هي إجراء تراكم نقدي عبر الزمن من أجل الحفاظ على القيمة الاقتصادية للموجودات الثابتة أي تهدف إلى إعادة تكوين رأس المال عن طريق استبدال عناصره في اللحظات المناسبة.

فالمفهوم الاقتصادي هو تناقص قيمة الموجود الرأسمالي بالأسعار الجارية وهو يمثل الفرق بين القيمة الحالية للموجود والقيمة الواجب دفعها لإحلال موجود مماثل آخر جديد بدلاً من الأول.

إن محاسبة المشروع تطبق المفهوم المحاسبي في حساب قسط الاهتلاك الدوري بينما تلجأ المحاسبة القومية إلى إجراء تقديرات دورية للتجهيزات والآلات والتشييدات أي

للعناصر المكونة لرأس المال القومي، وتحتسب انطلاقاً من هذه التقديرات التي تأخذ بعين الاعتبار تغيرات أسعار السلع الرأسمالية.

يجب تسجيل أقساط اهتلاك رأس المال في الحسابات القومية بغية حساب صافي الناتج أو الدخل القومي.

إن حساب الاهتلاك وفق المفهوم المحاسبي يتميز بالدقة النسبية، بينما تتميز طريقة حساب الاهتلاك وفق المفهوم الاقتصادي بالتقدير الجزافي وعدم الدقة نظراً لصعوبة حساب معدلات ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية، وتعقيد حساب تراكم المخزون الرأسمالي.

#### 4- اختلاف في مضمون مفهوم تكوين رأس المال:

إن مفهوم الإنفاق الرأسمالي في محاسبة المشروع هو أكثر اتساعاً من المفهوم الخاص بالحسابات القومية، إذ أن المحاسبة القومية تستبعد الإنفاق المتعلق بالحصول على السلع الرأسمالية المستعملة، والإنفاق على شراء الأراضي.

وتعتبر نفقات التأسيس من عناصر الاستهلاك الوسيط، على العكس من ذلك فإن محاسبة المشاريع تدخل هذه العناصر ضمن بنود الموجودات الثابتة (تكوين رأس المال).

فضلاً عن ذلك، تعتبر محاسبة لمشاريع بعض النفقات جزءاً من الإنفاق الجاري مثل التصليحات الجارية على الآلات والتجهيزات أو التشييدات والأبنية الصناعية، ومن ثم يتم تحميلها لحساب الأرباح والخسائر. بينما تعد المحاسبة القومية هذا النوع من الإنفاق إنفاقاً رأسمالياً أي جزءاً من تكوين رأس المال الثابت الذي يتم تسجيله في حساب رأس المال في الحسابات القومية ولا يجب اعتباره عبئاً على النتيجة المحاسبية للدورة المالية كما هو الحال في نموذج حسابات المشروع.

#### 5- الاختلاف في تفسير تغير المخزون السلعي:

أن تغيرات المخزون السلعي يجب أخذها بعين الاعتبار في المحاسبة القومية من أجل حساب قيمة الإنتاج النهائي، والتي تتطابق مع التغيرات المادية (العينية) لعناصر هذا المخزون، أي مع حجم المخزون السلعي في نهاية المدة عن المخزون السلعي في بداية المدة، مع افتراض أن كلا من الكميتين قد جرى تقييمهما بنظام الأسعار نفسه، بينما الأمر على العكس من ذلك في حسابات المشروع، إذ أن المخزون السلعي يسجل بسعر الشراء أو بسعر التكلفة وحيث أنه يتجدد باستمرار خلال العام نتيجة الصفقات التجارية أو العمليات الصناعية، فإن السلعة (أي سلعة) لا تدرج في الحسابات بالسعر نفسه الوارد به في المخزون السلعي أول المدة أو آخر المدة.

أن الاختلاف بين قيمة هاتين الكتلتين، لا يقيس فقط الزيادة العينية (أو النقص) ولكن أيضاً تغيرات الأسعار الحاصلة بين تاريخ اقتناء المخزون الأولي والمخزون النهائي.

والآثار الناجمة عن انخفاض أو ارتفاع الأسعار للسلع والمواد ليس لها مكان في الحسابات القومية عند تقدير تغير المخزون السلعي، وإنما يتم تقدير جزافي لتغير المخزون السلعي كمياً، ثم يجري التقييم على أساس الأسعار الوسيطة السائدة خلال الدورة موضوع البحث.